

وهذه الروح البناءة هي التي اشتغلنا بها طيلة الفترة التي تلت افتتاح هذه الدورة والمطبوعة بالبدء في العمل بالصيغة الجديدة للمجلس، وهو ما اقتضى تعديل النظام الداخلي للمجلس بغاية أخذ المتغيرات الدستورية والسياسية بعين الاعتبار وتمكين كل الحساسيات السياسية والنقابية من التعبير عن نفسها في إطار هياكل وأجهزة المجلس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سجلوا علي أنني أجدد التعبير عن الالتزام بالمضي قدما على هذا النهج الرصين، متمسكين بالمقاربة التشاركية، باعتبارها الآلية التي لا مندوحة عنها ليمتلك الجميع مشروع تطوير عمل وأداء المجلس في كافة الميادين وتحسين صورته لدى الرأي العام، انطلاقا من التخطيط والتنفيذ إلى التتبع والتقييم، وهو ما عملنا على الانكباب عليه جميعا منذ اللحظات الأولى لتسلمنا مهامنا في الرئاسة والمكتب ورئاسة الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة.

وهذه المقاربة توفقتنا في معالجة بعض الأمور الشائكة المرتبطة بتدبير الفضاء مع استمرار بعض المشاكل العالقة، وما باليد حيلة كما أفترض أنكم تعرفون جميعا. الإشكالات المرتبطة بتدبير الفضاء وتوزيع المكاتب وتوفير الموارد البشرية للفرق والمجموعات البرلمانية وتوزيع الحصص الزمنية الخاصة بجلسات الأسئلة الشفهية بمراعاة مبدأ التمثيل النسبي ومراعاة درجة لافته من المرونة بين الفرق والمجموعات أيضا، وكذلك الشأن بالنسبة للعضوية في اللجان الدائمة والشعب البرلمانية ومجموعات الأخوة والصدقا مع المجالس الصديقة والشقيقة.

وسيظل هاجسنا على الدوام كما في إبراز الدور الذي يضطلع به المجلس كمؤسسة فاعلة ومؤثرة في صياغة التوجهات والتصورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلادنا وحقلا غنيا بالطاقات المحلية والوطنية القادرة على جلب إضافات نوعية وقيمة للعمل البرلماني، وذلك إيمانا واهتداء بما أكده جلالة الملك في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، إذ قال حفظه الله:

"لقد أعطى الدستور لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو تميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، والخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية". انتهى النطق الملكي السامي.

ومن هذا المنطلق، سارعنا إلى إعداد مشروع استراتيجية عمل مجلس المستشارين في شكل ورقة طريق لفترة الثلاث سنوات المقبلة، تضمنت رؤية استشرافية تركز على محددات منهجية واضحة وعناصر مرجعية توجيهية أساسية، في طليعتها مقترحات الدستور في كليتها وترابطها، والخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة التشريعية، مع استحضار التجارب الدولية والممارسات الفضلى.

محضر الجلسة الثالثة والثلاثين

التاريخ: الثلاثاء 29 ربيع الثاني 1437 (9 فبراير 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: أربعة وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة السابعة والدقيقة الحادية والأربعين مساء.

جدول الأعمال: اختتام الدورة الحرفية للسنة التشريعية 2015-2016

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد وزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم، وكدت أقول أيها الكراسي الفارغة المحترمة،

طبقا لأحكام الفصل 65 من الدستور، وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ولاسيما المادة 6 منه، تتعقد هذه الجلسة العمومية الخاصة لاختتام الدورة التشريعية الحالية واستعراض حصيلة أعمالها في أبعادها المتعددة، تشريعا ورقابة ودبلوماسية برلمانية.

إن هذه الدورة، كما تعلمون، تكتسي أهمية بالغة ليس فقط بالنظر إلى ما تعكسه بجلاء من استمرار مجلس المستشارين في النهوض بأدواره الدستورية بالنجاح المطلوبة، كما سيتضح فيما بعد، بل أيضا وأساسا لكون هذه الدورة تُدشّن مرحلة جديدة في التطور الدستوري والمؤسسي لبلادنا.

فهي تعد الدورة الأولى من الولاية التشريعية الجديدة بعد خروج مجلس المستشارين من نطاق المقترحات الانتقالية الواردة في الفصل 176 من الدستور وإقامة المجلس في صيغته الدستورية الجديدة في محطة 02 أكتوبر 2015 التي توجت مسارا انتخابيا متميزا للبلاد، كانت أهم معالمه الكبرى متجسدة، بالإضافة إلى ذلك، في الشروع في تنزيل الجهود المتقدمة بوصفها تجديدا هاما لهياكل الدولة وتعزيزا للبناء الدستوري والديمقراطي الوطني.

وإنها مناسبة سانحة لأعبر لكم، أخواني، إخواني السادة المستشارين المحترمين، مجددا عن فحري واعتزازي بالثقة الغالية التي منحتموها لشخصي المتواضع يوم انتخابكم لي رئيسا لهذه المؤسسة وتطويركم لي بأمانة رعاية وتدبير شؤونها، وهو ما سنسعى، إن شاء الله، جاهدين إليه بكل ما يتطلبه الأمر من حياد وموضوعية وافتتاح على جميع المكونات السياسية والنقابية.

و11 مشروع قانون يوافق بموجبها على عدد من اتفاقيات التعاون مع دول صديقة وشقيقة ومنظمات دولية.

أما النصوص المتبقية، فتوزعت مضامينها على المجال المالي من خلال المصادقة على مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016، الذي لا تخفى عليكم أهميته الاستثنائية، بالنظر إلى الحيز الواسع الذي يستأثر به في الزمن التشريعي وكذا لما ينطوي عليه من قرارات وتوجهات ترهن البلاد على مدى سنة كاملة في ميادين شتى.

فيما سجل المجال البيئي والطاقي المصادقة على ثلاثة مشاريع قوانين، الأول مشروع قانون يقضي بمنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، والثاني مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بطاقات المتجددة، والثالث مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255، بتاريخ 18 من محرم 1393 (22 فبراير 1973) يتعلق باستيراد مواد الهيدروكربون وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها.

وفي مجال التربية والتكوين، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 71.15 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ومشروع قانون رقم 45.15 المتعلق بتنظيم التعليم العالي.

كما ساهم المجلس في مجال تقنين الصحافة والإعلام الوطني عبر المصادقة على نصين تأسيسيين هامين، الأول تحت رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين والثاني رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة.

وفي المجال الاقتصادي، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 107.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 44.00 بشأن بيع العقارات في طور الإنجاز ومشروع قانون رقم 91.14 يتعلق بالتجارة الخارجية.

وقد تطلبت هذه الحصيلة انعقاد 69 اجتماعا على مستوى اللجن الدائمة بعدد ساعات عمل ناهز 246 ساعة، فيما انعقدت لأجل الدراسة والتصويت على هذه النصوص القانونية 13 جلسة تشريعية، أي بنسبة مئوية تقارب 40% من مجموع الجلسات العامة التي شملت أيضا 14 جلسة للأسئلة الشفهية بنسبة 43%، وجلستين شهريتين خاصتين بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة و4 جلسات عامة مختلفة.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت الحصيلة المسجلة في هذه الدورة تبدو غير وافرة بما يكفي لاستخلاص ما يمكن استخلاصه من دروس وعبر، فإن استحضار الرصيد التشريعي للمجلس ككل وإمعان النظر فيه يسمح لنا بالقول إن مجلس المستشارين ما فتئ يؤكد مكانته كقوة اقتراحية تقريرية بناءة، نهوضا بصلاحياته الدستورية وتحمينا لموقعه في المشهد المؤسسي الوطني، فهو يتبنى دائما مواقف إيجابية ولا يصرف مواقف رافضة بطريقة آلية، كما قد يعتقد البعض.

وتهدف هذه الخطة إلى تحقيق سبعة أهداف رئيسة، تتمثل في المساهمة النوعية في التسريع بمناقشة والمصادقة على مشاريع ومقترحات القوانين التنظيمية والعادية وضمان ممارسة فعالة وناجعة للأدوار الدستورية لمجلس المستشارين في المجالات المؤكولة إليه وجعل المجلس فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي ورافعة مؤسسية لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة ووضع إطار مؤسسي متكامل لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية والتموقع الاستراتيجي لمجلسنا الموقر على مستوى الديبلوماسية البرلمانية في المجالات التي يتوفر فيها على ميزة مقارنة بالنظر لتأليفه وطابعه التعددي، وأخيرا تحديث العمل البرلماني والإدارة البرلمانية بالمجلس.

وأملّي أن ينخرط جميع الفاعلين والمعنيين، بالروح الإيجابية المطلوبة، في تنزيل هذه الاستراتيجية المرورية، التي وضعت لكل هدف من أهدافها السبعة الإجراءات الملائمة لتجسيدها على أرض الواقع، مع التأكيد أو إعادة التأكيد على أنها خطة تبقى مفتوحة وقابلة لمزيد من الإغناء والإثراء كلما لزم الأمر.

حضرات السيدات والسادة الكرام،

لقد تابع مجلس المستشارين خلال هذه الدورة وظيفته في المجال التشريعي، مستحضرا التوجيهات الملكية بخصوص ما ينتظرنا خلال هذه السنة التشريعية من عمل لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية، وأن ذلك لا يتحمل إضاعة الوقت في الصراعات الهامشية.

وأجد أن من الواجب أن أذكر بأن المكتب وضع لنفسه قاعدة ثابتة اشتغل بها، وهي قاعدة الإحالة الفورية للمشاريع والمقترحات التي يتوصل بها المكتب على اللجان، دون أن يسجل تأخير ولو ليوم واحد.

ومع ذلك، فإنه لا بد من الاعتراف بأن الحصيلة التشريعية لهذه الدورة ليست بالضعيفة، وليست في مستوى ما نطمح إليه جميعا. هي حصيلة لا بأس بها، لماذا؟ لأن هذه الدورة لم تنطلق فعليا إلا بعد إحالة مشروع القانون المالي لسنة 2016 على المجلس، أي عمليا ابتداء من 17 نونبر 2015، وهي حصيلة لا ترقى من حيث الكم، مقارنة مع الدورات السابقة، إلى ما كنا نطمح إليه كمجلس، وإن كان الأمر بديها، اعتبارا للإكراهات التي راقت البنات التنظيمية للمؤسسة، والتي عشتموها معنا أولا بأول.

وفي هذا الصدد، فقد بلغ عدد النصوص القانونية الموافق عليها 24 نصا قانونيا، بما في ذلك مشاريع النصوص التي جرى التصويت عليها قبل قليل، ويأتي في مقدمتها طبعاً مشروع قانون تنظيميين يهان ميدان العدالة، الأول يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والثاني يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، وقد تمكن المجلس من المصادقة عليها بالرغم من ضيق حيز الزمن التشريعي المتاح له في هذا الشأن.

وبالإضافة إلى ذلك، تمت إحالة مقترح قانون واحد يتعلق بتعديل المادتين 46 و53 من النظام الداخلي للمجلس، والذي استدعته ظروف التأسيس لتجربتنا الجديدة، بعد إجراء مقتضيات الدستور ذات الصلة،

بالإضافة إلى وظيفته التشريعية، أوفى مجلس المستشارين بمهام مراقبة العمل الحكومي على نحو جعل المجلس دائما في قلب المجتمع بكل ما يخترقه ويعتم فيه من مشاكل وانشغالات وهواجس وأسئلة وتطلعات مشروعة نحو أوضاع وشروط معيشية أفضل. فقد مكنتنا آليات الرقابة المخولة دستوريا، سيما الأسئلة الشفهية والكتابية والجلسات الشهرية الخاصة بالأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، مكنتنا من معاقبة هموم المواطنين ومشاكلهم الوطنية والهوية والمحلية وكبريات القضايا التي تؤرق الرأي العام.

وفي هذا الإطار، بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال الدورة 822 سؤالا، (بمعدل 6.82 سؤالا لكل مستشار)، أجابت الحكومة، خلال الجلسات الأسبوعية، على 130 سؤالا آتيا، و87 سؤالا عاديا، ما يعني أن معظم الأسئلة المحاب عنها تناولت مواضيع الساعة أو مواضيع ذات راهنية.

كما عقد المجلس جلستين شهريتين مع السيد السيد رئيس الحكومة، تحولت حول قضايا:

- حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية؛
- السياسة الطاقية في علاقتها مع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية 22 cop؛
- الحوار الاجتماعي.

أما بالنسبة للأسئلة الكتابية، فقد بلغ عدد الأسئلة المطروحة خلال دورة أكتوبر 165 سؤالا، أجابت الحكومة على 12 سؤالا منها.

ومن جانبها، توصلت اللجان الدائمة بطلبات من الفرق والمجموعات ترمي الى عقد جلسات استماع لبعض الوزراء والمسؤولين عن المؤسسات العمومية بلغت في مجموعها 18 طلبا، ثلاثة منها تتعلق بعقد اجتماعات مشتركة للجان الدائمة.

وعلى الرغم من إحالة الطلبات المذكورة إلى القطاعات الحكومية المعنية بمواضيعها، فإنها لم تحظ بما يكفي من التجاوب، إذ أنه باستثناء دفع وزارة العدل بعدم الاختصاص بخصوص طلب انعقاد لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان حول موضوع "التدخلات الأمنية العنيفة في مواجهة وقفات الأساتذة المتدربين" وكذا موافقة وزارة الخارجية على حضور اجتماع اللجنة المختصة لمناقشة موضوعي: "تداعيات الحكم القضائي للمحكمة الأوروبية حول الاتفاقية الفلاحية بين المغرب والاتحاد الأوروبي وتصويت البرلمان الاوربي على قرار توسيع صلاحيات المينورسو بالاقليم الجنوبية"، باستثناء ذلك فإن اللجان الدائمة لا تزال تنتظر رد القطاعات الحكومية المعنية.

وعلاوة على الوظيفة التقليدية في مراقبة العمل الحكومي، اضافت للبرلمان - كما تعرفون - بموجب الفصل 70 من الدستور وظيفة ذات صلة وعلى قدر كبير من الأهمية، ترتبط بتقييم السياسات العمومية التي تشكل

وهذه الروح البناء ينبغي الحفاظ عليها، لأننا بهذا الإسهام الإيجابي نقدم الدليل الحي والملموس بأن الشائبة البرلمانية تشكل ضمانة للفعالية وتجويد التشريعات الوطنية وفرصة لتطوير الديمقراطية وتوطيدها ببلادنا.

وتجدر بنا في هذا السياق الإشارة إلى أنه علاوة على إسهامه النوعي في مناقشة النصوص التشريعية ذات المصدر الحكومي، فإن مجلس المستشارين يعمل جاهدا على تفعيل حقه الدستوري في المبادرة التشريعية بما يمكنه من مواكبة انشغالات الحياة اليومية للمواطنين.

وهكذا، فقد تقدمت الفرق البرلمانية خلال هذه الدورة بما يناهز 25 مقترح قانون، تغطي مضامينها مجالات حيوية ومهمة من بينها ستة مقترحات قوانين تنظيمية، ستخضع لأول مرة للدراسة، أولا، في مجلس النواب، تفعيلا لقرارات المجلس الدستوري في هذا الشأن المستند على الفصل 85 من الدستور.

غير أننا لم نتمكن، مع الأسف، من استكمال المسطرة التشريعية والمصادقة على أي مقترح قانون منها.

وبهذه المناسبة ندعو الحكومة إلى التحلي بمزيد من سعة الصدر ومزيد من التفاعل الإيجابي مع مقترحات القوانين التي يتقدم بها السيدات والسادة أعضاء المجلس، حتى نكون جميعا في مستوى المتطلبات الدستورية، لاسيما الفصل 82 في فقرته الأخيرة، التي تنص على أنه: "يخصص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين، ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة".

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارين،

الحضور الكريم،

إذا كانت الحصيلة التشريعية للدورة التي نختتمها اليوم لا ترقى إلى ما تطمح اليه المؤسسة، فإن مرد ذلك يرجع - وأنا هنا بصدد التفسير لا التبرير - إلى الصعوبات التي رافقت وضع لبنات إقامة البنيات التنظيمية للمؤسسة وتشكيل أجهزة المجلس، وهو أمر طبيعي في بدايات تنزيل الصيغة الدستورية لأي مؤسسة جديدة، لذلك، فإن أملنا كبير في أن نكتف وتيرة التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين حتى نكسب في الدورة المقبلة والفترة الفاصلة على التقدم في دراسة مشاريع ومقترحات القوانين التي لا تزال قيد الدرس بمجلسنا الموقر، وعلى رأسها طبعاً مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالتمتسات والعرائض التشريعية ومشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح أنظمة التقاعد ومعاشات ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا أو المشاريع التي ستعرض علينا في المستقبل القريب، سيما وأن الدورة المقبلة هي آخر دورة في الولاية الحالية لمجلس النواب، والتي تصادف كذلك انتهاء الأجل الدستوري المتعلق بعرض مشاريع القوانين التنظيمية على البرلمان بموجب الفصل 86 من الدستور.

ديسمبر 2015 بكوناكري، وكانت مناسبة أجريت خلالها مباحثات مع رئيس الجمعية الوطنية الغينية وعدد من مسؤولي حكومة غينيا كوناكري وأيضاً مع رئيس البرلمان الليبي لطبرق.

كما شاركت وفود المجلس بفعالية في أعمال الدورة 133 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في مدينة جنيف بسويسرا خلال الفترة بين 17-21 أكتوبر 2015 وأعمال المنتدى المغربي-الإسباني الأول وجلسة الاستماع البرلمانية للأمم المتحدة حول موضوع: "المشكل العالمي للمخدرات: الحصيلة وتعزيز الرد الدولي" والمؤتمر 21 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول المناخ "COP21" والاجتماع البرلماني المنعقد بهذه المناسبة في باريس، والذي حرصت على المشاركة فيه شخصياً، والاجتماعات الثلاث للجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية وأشغال لجنة قيادة البرنامج الثلاثي المغرب - مجلس أوروبا- الاتحاد الأوروبي برسم سنة 2015-2017، والدورة الثامنة عشر للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي وأشغال المؤتمر الحادي عشر لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمرحلة الأولى من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وأشغال الجمعية العامة لبرلمان أمريكا الوسطى وحفل تقديم التهنئة لمجلس الشيوخ الفرنسي المنظم من طرف نادي Eugène De Lacroix المؤسس من طرف المنتخبين الفرنسيين ذوي الأصول المغربية.

واستقبلنا بمقر المجلس، لإجراء مباحثات بناءة، كلا من نائب رئيس الرابطة التقدمية للاشتراكيين والديمقراطيين بالبرلمان الأوروبي ورئيس مجلس النواب الشيلي والوزير الأول للجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان التونسي ووفد قضائي تركي والسيد Jean-Pierre Raffarin، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والقوات المسلحة بجمهورية فرنسا، رئيس الوزراء الأسبق للجمهورية الفرنسية، ووفد عن اللجنة الدائمة للنقل والمواصلات بالبرلمان الكيني ورئيسة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ووفد برلماني عن مجلس الشيوخ الروماني ورئيسة بروفانس ألب كوت دازور الفرنسية ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرتغالي ووزير العلاقات مع البرلمان بجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة الجمعية الوطنية الصربية ورئيس مجلس حقوق الإنسان بجنيف.

كما استقبلنا عددا من السفراء المعتمدين ببلادنا لكل من باكستان وألمانيا الاتحادية وفرنسا وروسيا الفيدرالية وبعثة الاتحاد الأوروبي والمملكة الإسبانية وإيطاليا والصين الشعبية والمملكة المتحدة. (وعدداً من سفراء الولايات المتحدة الأمريكية).

وقد سجل المجلس تميزاً واضحاً في العديد من المناسبات، حيث تمكن من إحباط مؤامرات وخصوم الوحدة الترابية، وآخر هذه الإنجازات تم في البرلمان الأوروبي الذي تحاول بعض الجهات فيه، المعروفة بعادتها للمغرب، المس بسيادة المملكة من خلال استغلال مفوض ومقيت لورقة حقوق

أداة التدخل الرئيسة للحكومات.

وقد بادر مجلس المستشارين إلى القيام بأول تمرين في هذا الخصوص خلال دورة أبريل الماضية، أبان عن الدور المركزي لهذه الوظيفة الجديدة، باعتبارها أحد أركان تحديث الدولة على قاعدة الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال ما تتيحه من إجراء تقييم موضوعي لفعالية وجدوى السياسات العمومية، اعتماداً على مؤشرات أداء واضحة.

وانطلاقاً من هذه التجربة التي يبدو أنها لم تبارح بعد مرحلتها التأسيسية، فإننا نتطلع إلى أن نباشر في أقرب وقت - وهذه من بين رهانات الدورة المقبلة - بتعاون مع المؤسسات الدستورية المعنية طبعاً، مرحلة الإعداد الجيد للجلسة السنوية المرتقبة لهذا الغرض في غضون السنة الجارية، وأن تتظافر جهود جميع الفاعلين لإنجاح وترسيخ هذه التجربة الرائدة، بما يسهم في الرفع من أداء المجلس في هذا الشأن وتمثل واستبطان الغايات الفضلى من وراء دسترة هذه المهمة الجديدة، ووضع الآليات والميكانيزمات الملائمة لتتبع وتقويم السياسات العمومية في مختلف المجالات.

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

لازالت بلادنا تواجه تحديات جسيمة في علاقاتها الخارجية، بارتباط مع قدرها الجغرافي والتاريخي وطموحها المتنامي والمشروع في احتلال المكانة اللاتقة التي تستحقها داخل الأسرة الدولية، انسجاماً مع رصيدها التاريخي التليد وموقعها المتميز في محيطها الجيوستراتيجي.

وفي مقدمة هذه التحديات ملف الوحدة الترابية والسكانية للمملكة وتدبير ملف الحوار الإقليمي الصعب شرقاً وشمالاً وجنوباً، وما يترتب عن ذلك من إشكالات يتعين علينا جميعاً المساهمة البناءة في التصدي لها بكل حزم وقوة وحنكة وتبصر كذلك، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وفي هذا الإطار، فإن مجلس المستشارين، الواعي بحجم هذه التحديات، يواصل بكل اقتدار إسهامه النوعي في حشد وتعبئة الدعم اللازم لدبلوماسية الرسمية، في تناغم تام مع أولوياتها الرئيسة المتمثلة أساساً في التوجه الإفريقي ودعم العلاقات جنوب - جنوب والافتتاح على فضاءات جيوسياسية جديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

وهكذا، فقد تابع المجلس خلال الدورة التي نختتمها اليوم نشاطه في هذا البعد الدبلوماسي عبر المشاركة في التظاهرات والمحافل الدولية في الإطار المتعدد الأطراف أو في إطار العلاقات الثنائية، التي ينسجها المجلس مع المجالس المائة في الدول الصديقة والشقيقة.

وفي هذا الصدد، شرفني جلالة الملك، حفظه الله، بتمثيل جلالتة في حفل تنصيب الرئيس الغيني الذي أعيد انتخابه، السيد ألفا كوندي يوم 14

وإلى الحركة النقابية العالمية والمنتديات الاجتماعية العالمية والإقليمية؛
- ثانيا: وضع مخطط سنوي للتدبير الإستراتيجي لبعض المواعيد البالغة الأهمية بالنسبة للقضية الوطنية مثل موعد أبريل على مستوى مجلس الأمن وموعد سبتمبر على مستوى اللجنة الرابعة، طبعاً في إطار التنسيق مع مجلس النواب ووزارة الخارجية والتعاون ومع المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضاً؛

- ثالثاً: إبرام اتفاقيات شراكة أو مذكرات تفاهم مع مراكز الدراسات التي تعنى بالعلاقات الدولية حسب أولويات مجلس المستشارين الدبلوماسية؛

- رابعاً: تنظيم منتدى سنوي مع شبكة منتخبي مغاربة العالم بشراكة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية.

وضماناً لمزيد من فعالية ونجاعة العمل البرلماني، وتوخياً للتناسق والتكامل بين مجلسي البرلمان كواجب دستوري، واصلنا بمعية مجلس النواب الجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف السامية، من خلال الحرص على انعقاد لجنة التنسيق البرلماني بشكل منتظم وتنويع مجالات تدخلها واشتغالها، وهو ما أدى إلى انبثاق مقاربات ومعالجات موحدة لعدد من الإشكاليات والصعوبات التي يطرحها العمل البرلماني، أسهمت في تحسين الأداء نسبياً وتبديد الغموض نسبياً لدى المتتبعين للشأن البرلماني.

وكانت آخر القرارات المتخذة في هذا الشأن ترتبط بتعميق التعاون للنجاح في مشروع البرلمان الإلكتروني في أفق الوصول إلى صفر ورق ونزع الطابع المادي عن العديد من العمليات الإدارية ورهمنة الأرشيف، حفاظاً على الذاكرة البرلمانية.

كما تميزت الدورة التشريعية المنتهية بتنظيم يوم دراسي مشترك يوم 13 يناير الماضي حول النظامين الداخليين للمجلسين تحت عنوان: "النظامان الداخليان لمجلسي البرلمان: من إقرار آليات التنظيم إلى تحقيق النجاعة البرلمانية".

وكان الغرض من هذا اللقاء العلمي، الذي حضره عدد من السيدات والسادة البرلمانيين، وحضرته كذلك الحكومة في شخص السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، كان الغرض هو توسيع دائرة المشاركة والتشاور حول مجموعة من المواضيع ذات العلاقة بالعمل البرلماني، انطلاقاً من التراكبات التي أفرزتها الممارسة البرلمانية.

وقد تمكنا، بفضل تعاونكم، أتم، حضرات السيدات والسادة المستشارين، من الخروج بتوصيات عملية هامة نأمل أن نبلورها، في المستقبل القريب، في شكل تعديلات على نظامنا الداخلي الذي نشغل به، وقد تم لهذا الغرض إحداث لجنة على مستوى المجلس، عهد إليها بإعداد مسودة تعديل النظام الداخلي.

في مجال العلاقات مع المؤسسات الدستورية، عملنا خلال هذه الدورة على ترسيخ وتعميق تعاون المجلس مع هذه المؤسسات في إطار الاستقلال المكرس دستورياً.

الإنسان، كما كانت لوفود وبعثات المجلس مشاركات ناجحة في الدفاع المستميت عن المصالح العليا لبلادنا في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها.

ونود بهذه المناسبة أن نعرب عن أملنا في أن تسهم الزيارة المرتقبة للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، للمنطقة في حمل الطرف الآخر المتعنت على الانخراط الجدي في مسلسل تسوية النزاع المفتعل حول مغربية أقاليمنا الجنوبية، بما يؤدي إلى إيجاد حل سلمي دائم ومتوافق عليه، يمكن من إنهاء المعاناة الإنسانية لمواطنينا الصحراويين المحتجزين داخل الأراضي الجزائرية وتأهيل المنطقة للتفرغ لإنجاز مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار اتحاد المغرب الكبير بدوله الخمس.

كما نجدد، بنفس المناسبة، موقفنا الثابت الداعم للقضية الفلسطينية ولكفاح الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة في إقامة دولة حرة ومستقلة، عاصمتها القدس الشريف، داعين المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته كاملة في إرغام إسرائيل على الوقف الفوري لانتهاكاتها المنهجية المتكررة للأرض والإنسان الفلسطيني والانصياع للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونوه كذلك بالتقدم الذي تم إحرازه في مسلسل تسوية الأزمة الليبية بعد "اتفاق الصخيرات" التاريخي، الذي تم تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة وازنة من طرف المغرب، الذي بذل جهوداً محمودة في هذا الملف، نالت إشادة المجتمع الدولي، معربين أيضاً عن ممتنيتنا للأشقاء في سوريا واليمن بالنجاح في إيجاد حلول ناجعة عاجلة تضع نهاية للأزمات التي تمرق بالبلدين العربيين الشقيقين، وتعين على استعادتهما لعافيتهما واستقرارهما بما يخدم مصالح الشعوب العربية.

ونعبر أيضاً عن تضامننا مع كل القضايا العادلة في العالم، متطلعين إلى أن تسود قيم الحوار والتفاوض ويغلب منطق التفاهم والمنهج السلمي في إدارة الأزمات وإخاد بؤر التوتر المشتعلة هنا وهناك ومكافحة الإرهاب المقيت وتخفيف المنابع التي تغذيه وتمده بالحياة.

حضرات السيدات والسادة،

ونحن نتحدث عن الدبلوماسية البرلمانية، لا بد من الإشارة إلى أن المجلس سيسعى ضمن أهداف خطة عمله، المذكورة في مقدمة هذه الكلمة، إلى إعادة التوقيع على هذا المستوى في المجالات التي يتوفر فيها، بالنظر لتأليفه وطابعه التعددي، على ميزة مقارنة.

وسنعمل بدعمكم، إن شاء الله، على تحقيق هذا الهدف من خلال الإجراءات التالية:

- أولاً: وضع تشاركي لخطة دبلوماسية موازية على قاعدة التوزيع الوظيفي للأدوار مع مجلس النواب، موجهة نحو الغرف البرلمانية الثانية والبرلمانات الجهوية ومؤسسات التعاون اللامركزي على المستويين الإقليمي والدولي وإلى المنظمات المهنية للمشغلين في الدول ومنتديات رجال الأعمال

العمل البرلماني، باعتباره واجهة رئيسة للشأن العام الوطني. ومن هذا المنطلق، فإن افتتاح المؤسسة البرلمانية على المجتمع المدني يمكنها من الاستيعاب الإيجابي للتحويلات المجتمعية، كما أن أخذ مقترحات وآراء فعاليتها هو في الواقع امتداد طبيعي للوظيفة التمثيلية للبرلمان وتعبير صادق عن روحه الديمقراطية.

وإذا كان مجلس المستشارين قد شرع منذ مدة، ليست باليسيرة، في التفاعل الإيجابي مع تحركات المجتمع المدني عبر احتضان بعض مبادراته الهادفة، فإن الظرفية الراهنة التي تمر منها بلادنا، خصوصا بعد اعتماد دستور 2011، والطبوعة بزور قوي نحو الإشراف الفعلي للمواطن في تدبير الشأن العام، تسمح بتعميق أكثر لانخراط المجتمع المدني في العمل البرلماني.

إن البرلمان الذي لا يتفاعل مع ديناميات المجتمع هو برلمان ليس جديرا بهذا الاسم. ومن هذا المنطلق فإننا عازمون، إن شاء الله، وفق خطة العمل المقترحة، على جعل مجلس المستشارين فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وعلاقة بهذا الموضوع، أذكر ببعض الأنشطة التي قمنا بها خلال هذه الدورة بتعاون وشراكة مع منظمات المجتمع المدني، ومن بينها: اليوم الدراسي المنظم بتعاون مع الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية حول موضوع "القانون التنظيمي لتنفيذ الطابع الرسمي للغة الأمازيغية"، تحت شعار "الأمازيغية مسؤولية ورسيد وطني مشترك لكل المغاربة"، كما احتضن المجلس ندوات علمية نظمتها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول موضوع "حق اللجوء بين التشريع الوطني والقانون الدولي" وموضوع "مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالحق في تقديم الملتزمات التشريعية" ومشروع القانون المتعلق ب"الحق في تقديم العرائض" بتعاون مع "دينامية إعلان الرباط".

وتجاوبا مع نبض المجتمع بخصوص النقاش الذي أثير حول معاشات البرلمانيين، بادرننا إلى تنظيم يوم دراسي حول موضوع "معاشات البرلمانيين وسيناريوهات الإصلاح"، بغية فتح نقاش مؤسسي مسؤول ورسيد وبدون مزايدات أو شعوبوية.

ونوه كذلك بقوة بالأيام الدراسية التي تنظمها الفرق البرلمانية بالمجلس والمجموعات طبعاً، بعضها بتعاون مثمر مع منظمات المجتمع المدني، والتي تساهم في تمكين السيدات والسادة المستشارين من التوضيحات والرؤى التكميلية حول الملفات المطروحة للنقاش في البرلمان.

وفي سياق الأنشطة الإشعاعية للمجلس، وبمناسبة 20 فبراير، اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة، يعترزم مجلس المستشارين تنظيم منتدى برلماني دولي حول موضوع العدالة الاجتماعية،

وهنا نشير إلى استمرار المجلس وإصراره على تعبئة الدور الاستشاري لهذه المؤسسات، إذ عمد إلى إحالة مشروع القانونين التنظيميين المتعلقين بتقديم الملتزمات في مجال التشريع والعرائض المرتبطين بالفصلين 14 و15 من الدستور على المجلس الوطني لحقوق الإنسان قصد إبداء الرأي ومقترح القانون المتعلق بالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على المؤسسة المعنية.

وحصل تشاور مع اللجنة الوطنية المكلفة بصياغة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. هنا أود أن أشكر الفريق والمجموعات التي تجاوبت مع هذه اللجنة، وأدعو وأذكر في نفس الوقت إلى أنه هناك عدد من الفرق والمجموعات لم تقدم بعد إسهامها المنتظر. كما عملنا على تجديد ممثلي مجلس المستشارين بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين، وتلقينا كذلك التقرير السنوي لمؤسسة الوسيط وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "التدبير المفوض للمرافق العمومية" و"إدماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية" ورأين حول مشروع القانونين المتعلقين بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، اللذين كانا موضوع رأيين استشاريين أيضاً من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وقد حرص المكتب على موافاة الفرق والمجموعات بنسخ من هذا الرصيد الوثائقي.

ونوه علياً في هذا المضمار بالتفاعل الإيجابي الذي تبديه هذه المؤسسات مع النقاش البرلماني الدائر من خلال مبادرة البعض منها إلى موافاة المجلس بتوضيحات إضافية بشأن مواضيع محددة، بحال مثلاً: مجلس الجالية المغربية بالخارج على سبيل المثال، ونشيد أيضاً بالتعاون القائم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تربطنا به - كما تعرفون - مذكرة تفاهم، والذي تجلى بالأساس في مجال تنظيم أيام دراسية وندوات مثمرة، وكان آخرها الندوة الدولية المنظمة بمقر المجلس بتعاون مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والجمعية المغربية للقانون الدستوري حول إصلاح التشريع الانتخابي تحت شعار: "من أجل تشريع انتخابي في مستوى المتطلبات الدستورية والالتزامات التعاقدية للمغرب".

وانسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح هذه السنة التشريعية، سيعمل المجلس بتنسيق كامل مع مجلس النواب والحكومة، فيما يخصها، على تفعيل المقترحات الدستورية ذات الصلة بتنصيب الهيئات التي صدرت قوانينها المنظمة وفقاً لأحكام الدستور الجديد، أعني بذلك: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الهيئة الوطنية للزاهمة والوقاية من الرشوة والمحكمة الدستورية.

حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، يضطلع المجتمع المدني بأدوار هامة على مختلف الواجهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، حيث راكم جملة من الإنجازات والنجاحات الهامة، أهلتها، عن جدارة، للتطلع نحو المساهمة في

إخلاص ووفاء ونكران للذات، متعهدا لكم، باسم زميلتي وزملائي في مكتب مجلس المستشارين، بإيلاء ما تستحقونه من عناية واهتمام بأوضاعكم الإدارية والاجتماعية.

والشكر موصول كذلك لنساء ورجال الإعلام في كل المنابر والوسائل المكتوبة والسمعية والبصرية والإلكترونية، فنحن واعون جيدا بالدور المهم الذي يؤديه في تنوير الرأي العام الوطني بأعمال المجلس وقراراته وبما تحفل به المؤسسة من نقاشات وحوارات حول القضايا التي تهم الوطن والمواطنين، ولذلك هيأنا لرجال الإعلام فضاء خاصا بالتواصل، سنعمل على تطويره وتدعيمه بكل مستلزمات العمل الصحفي.

وأخيرا، نتمنى لبلادنا مزيدا من التقدم والرفاه والازدهار، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله.

ومعذرة على الإطالة، وشكرا لانتباهكم.

وأعطي الكلمة الآن للأستاذ التوزي، السيد الأمين لتلاوة البرقية المرفوعة لجلالة الملك.

المستشار السيد أحمد توزي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية مرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده:

نعم، سيدي أعزك الله.

"بمناسبة اختتام أشغال دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2015-2016، يتشرف خديكم الوفي، بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف، أعز الله أمره، من فروض الطاعة والولاء، أصالة عن نفسه، ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السادة العالمة بالله، أدام الله عزه ونصره، أسمى آيات التقدير، مقرونة بأخلص عبارات الولاء والإخلاص.

لقد تميزت هذه الدورة، يا مولاي، بخطاب جلالتم التوجيهي السامي أمام ممثلي الأمة بتاريخ 9 أكتوبر 2015، والذي أكدت جلالتم فيه على المكانة الخاصة التي أعطاها دستور المملكة لمجلس المستشارين في البناء المؤسسي الوطني وعلى غنى وتنوع تركيبته، باعتباره يشكل فضاء للنقاش البناء وللخبرة والرزانة والموضوعية.

لقد توجت أشغال مجلس المستشارين، يا مولاي، خلال هذه الدورة بحصيلة متميزة في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي والدبلوماسية البرلمانية والانفتاح على المحيط الخارجي، وذلك بفضل جهود كل مكونات المجلس.

فقد صادق المجلس في أجواء من التوافق الإيجابي والبناء على 24 نضا قانونيا، وفي مقدمة هذه النصوص: مشروع القانونين التنظيميين المتعلقين

وذلك يومي 19 و20 فبراير 2016، بعد أيام، وذلك تحت الرعاية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

وسيشترك في هذا الحدث الهام، إضافة إلى أعضاء مكتب المجلس ورؤساء الفرق والمجموعات واللجان البرلمانية وكافة البرلمانيين ديالنا في المجلسين، كما نأمل، سيشارك مسؤولون أعميون يمثلون مختلف المنظمات الدولية والاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية والجهوية والقارية، إضافة إلى عدد من المؤسسات الوطنية والقطاعات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وعدد من الفعاليات الوطنية.

وفي إطار انفتاحه المستمر على محيطه الخارجي، ومساهمة منه في ترسيخ الوعي بقيم الديمقراطية والمواطنة، واصل المجلس نهج سياسته النشيطة في استقبال الزوار، خاصة في شكل مجموعات، مع التركيز على الشرائح التي يمكن أن تكنسي زيارة البرلمان بالنسبة لها أهمية خاصة، حيث نولي اهتماما وعناية كبيرة لتلامذة المدارس وطلبة الجامعات والمعاهد العليا.

وهكذا استقبل مجلس المستشارين خلال هذه الدورة عددا من الزوار وصل إلى 2013 زائر، قادمين من مختلف جهات المملكة، ويتوزعون على المؤسسات التعليمية بكل مستوياتها، وكذا جمعيات المجتمع المدني والجالية المغربية المقيمة بالخارج والأجانب.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يفوتني، في الختام - وأعرف أنني أطلت - لا يفوتني أن أتوجه بأخلص عبارات الشكر والاحترام للسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، وخاصة الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، على التفهم وحسن التعاون والاستعداد الدائم للعمل سويا من أجل الارتقاء بأدائنا البرلماني والحرص على جودة ومتانة العمل الذي نقوم به.

وللحكومة نقول، من خلال السيدان الوزيران الحاضرين، من هذا المنبر: يدنا ممدودة للاشتغال معا في إطار التعاون وعلى قاعدة مبدأ فصل السلط لاستثمار الفرص الهائلة التي يتيحها دستور بلادنا، من أجل توطيد وإثراء مشروعنا الوطني المشترك.

وأريد أن أخص بالشكر والامتنان والعرفان السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين والسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة على حيويتهم ومثابرتهم وعملهم الدؤوب من أجل تبوء مجلس المستشارين المكانة التي يستحقها ويحولها له الدستور داخل المشهد المؤسسي الوطني. ولكن الشكر على الوجه الأخص لتفهمهم ولصبرهم.

وأريد كذلك أن أخص بالامتنان والشكر والعرفان لكافة موظفات وموظفي وأطر المجلس، وأقول لهم: أتم تذكرون جيدا حجم الاحترام والتقدير الذي أكنه لكم، وأهيب بكم المزيد من البذل والعطاء، بغية تعزيز وتقوية قدرات إدارتنا البرلمانية بما يتطلبه ذلك، وهذا ما هو معهود فيكم، من

بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة.
وقد واصل مجلس المستشارين، يا مولاي، انخراطه الجدي في توطيد علاقات التعاون والتناسق والتكامل مع مختلف المؤسسات الدستورية، تمنيعا للاختيار الديمقراطي والمشروع المجتمعي الحداثي والتنموي، الذي ترعاه وتقوده جلالتم، يا مولاي.

حفظكم الله، يا مولاي، بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتم نعم الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالتم، ما ترجمته لملكتم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورتي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة وصنموكم

الأمير الجليل المولى رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة.
إنه سميع مجيب.
والسلام على جناب جلالتم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته."
وحرر بالرباط، يوم 29 ربيع الثاني 1437 هجرية، الموافق 9 فبراير 2016.
خديمكم الوفي: عبد الحكيم بن شماش.

السيد الرئيس:

شكرا لكم.

ورفعت الجلسة.